الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

رقم: .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): - مفيدة سراي
- عيشة بن وجاح

تحت عنوان

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2007-2017)

لجنة المناقشة:

الأستاذ: عيشاوي علي	جامعة المسيلة	رئيســا
الأستاذ: بخرص عبد الحفيظ	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
الأستاذ: بلعباس رابح	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

الحمد لله نحمده حمد الشاكرين ونثني عليه ثناء العارفين

نتقدم بالشكر الجزيل إلى :

الدكتور بوخرص عبد الحفيظ الأستاذ المشرف الذي تحمل عناء

الإشراف على هذه المذكرة وعلى الجهود الطيبة في توجيهي .

وأقر بالعرفان والجميل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا

البحث إلى حيز الوجود .

كما أنني أثني بالشكر الوافر إلى جميع أساتذة قسم علوم الاقتصادية

الذين ساهموا في توجيهنا على مدار السنوات السابقة .

وأتقدم بالشكر إلى :

السيد رئيس لجنة المناقشة ، وسعادة المناقشين الكريمين على قبولهم

مناقشة هذا البحث

وعلى ما بذلوه من جهد ووقت

في تصويب هذه الدراسة

إهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلي

إلي اعز الناس وأغلاهم إلى من بفضلهم بعد الله عز وجل وصلت إلى ما وصلت إليه

إلى نسمة الحنان إلى أغلى من أحب و اصدق من يحبني بلسم الشفاء ذات القلب الطاهر ..... والدتينا الغاليتين.

إلى الرجل الذي ضحى من عمره تحقيقا لأحلامي ورسم طريق نجاحي وأنست فيه آيات الرشد والصلاح.... والدينا الغاليين.

إلى أساتذة لجنة المناقشة الذين ساهموا في دعمنا لإعداد هذا البحث

إلى إخواني الغاليين ادعوا لله آن يحفظهم ويحميهم

إلى عائلتنا و زملائنا اللذين جمعتنا بهم أوقات طيبة وذكريات جميلة

سراي مفيدة

بن وجاح عيشة

العنوان	الصفحة
إهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و النظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد	6
المبحث الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الثاني :دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	9
المبحث الثاني : الاطار النظري حول النمو الاقتصادي	14
المطلب الأول :ماهية النمو الاقتصادي	14
المطلب الثاني : محددات النمو الاقتصادي	19
المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	20
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني : دراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال فترة (2007-2017)	
تمهيد	31
المبحث الأول : مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	32

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز الممنوحة له	32
المطلب الثاني : ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر و عوائقه	39
المطلب الثالث : الهيئات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	42
المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	43
المطلب الأول : تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2007-2017)	43
المطلب الثاني : توزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة (2007-2017)	52
المطلب الثالث: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصاد في الجزائر	56
خلاصة الفصل	59
الخاتمة العامة	61
قائمة المراجع	64

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(2-1)	تطور حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى الجزائر	44
(2-2)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين (2013-2017)	46
(2-3)	أهم شركات المستثمرة في الجزائر ما بين (2013-2017)	47
(2-4)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في مناصب الشغل.	48
(2-5)	التوزيع الجغرافي الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال (2007-2017)	52
(2-6)	توزيع قطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والنمو الاقتصادي خلال (2007-2017)	54
(2-7)	حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والنمو الاقتصادي خلال (2007-2017)	56
(2-8)	تطور اليد العاملة المنشأة في إطار المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال (2007-2017)	57

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	منحنى دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	13
(1-2)	تمثيل بياني تطور حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة في الجزائر خلال (2007-2017)	45
(2-2)	توزيع نسبي لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في عدد المشاريع	48
(3-2)	توزيع نسبي لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار و الاستثمار المحلي في قيمة المليون دينار جزائري	49
(4-2)	توزيع للاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي في مناصب الشغل	49
(5-2)	تمثيل بياني توزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشر	53
(6-2)	توزيع النسبي لتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	55
(7-2)	تمثيل البياني للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و معدلات النمو الاقتصادي خلال (2007-2017)	57

مقدمة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا كبيرا من الاهتمام والدراسة لما لها من أهمية ودور كبير في التنمية الاقتصادية ، وعلى النمو الاقتصادي، حيث شهد العالم النامي زيادة ملحوظة في نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي صافي التدفقات، حيث تمثل أهمية بالنسبة للدول النامية، في ظل تقلص مصادر التمويل وتصاعد مؤشرات المديونية، مما يجعل السيل الوحيد لخلق مصادر تمويل يكمن في محاولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير وتنشيط الاستثمار المحلي، وقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاج رأس المال في الدول المضيفة في ظل الدور الكبير الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اندماجها واستحواذها على الشركات في الدول المضيفة ، وفي فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي من انعدام الثقة فيما يمكن أن تمثله تلك الاستثمارات، حيث اعتبرت كثير من الدول أن الاستثمارات الأجنبية تمثل تهديدا حقيقيا وعامل يهدد سيادة تلك الدول، واستغلال ثرواتها الشيء الذي أدى إلى تجاهل تأشيراتها على النمو الاقتصادي، إلا أن الاستثمارات الأجنبية وما تتميز بها من نقل التكنولوجيا الحديثة وإسهامها في تراكم رأس المال، ومصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري، وزيادة قدراته الإدارية والتنظيمية العالية والتي أكدتها واهتمت بها النماذج النيوكلاسيكية والنماذج الحديثة للنمو الاقتصادي كنموذج داخلي soloswan – lu cas robert – Rommer تلك المميزات جعلت معظم الدول تتسابق إلى منح التدابير والتحفيزات وتحديد تشريعات لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر.

و الجزائر كانت من بين الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في حدود إمكانياتها الاقتصادية ومهارتها الفنية حيث تعمل على تهيئة مناخها الاستثماري المتمثل في منح التسهيلات والمزايا و الضمانات المتعددة لجلب الاستثمارات إليها، لتشارك في عملية التنمية بها، وللحد من الافتراض من الخارج، وما يحمله المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية والإجراءات التي قامت بها الدولة، من أجل تحفيز رؤوس الأموال دوليا ومحليا.

1- الإشكالية:

وعلى ضوء ما تم تقديمه يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي؟

- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر ؟

2- فرضيات البحث

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمة إيجابية في زيادة الناتج المحلي الخام.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة التشغيل.

3- أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وماهية النمو الاقتصادي.
- محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- معرفة مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

4- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة لازدياد أهمية انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كونه يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية نمو الاقتصادي، باعتباره من أبرز عناصر نمو الدول النامية التي يعاني معظمها من ندرة رأس المال، وباعتباره أيضا عنصر من العناصر المعززة لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية.

5- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع نذكر بعض منها:

- اهتمام الدول النامية المتزايدة بشأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو الاقتصادي في الجزائر.
- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل قطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات نموها.
- الميول الشخصي والاهتمام بهذا الموضوع.

6- منهج الدراسة:

الاعتماد على المنهج الوصفي حيث قمنا بوصف مختلف نظريات مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة للنمو و كذا تحليل ووصف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على نمو الاقتصادي .

تحليل معطيات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي التي تبين طبيعة تطور الدراسة خلال فترة معينة المتمثلة في الفترة (2007-2017).

7- حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زماني ومكاني.

- ✓ **الحدود المكانية:** فإن هذه الدراسة تخص واقع الجزائر بالتركيز على استثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ **الحدود الزمنية:** لقد تتم تحديد فترة الدراسة الممتدة بين (2007-2017).

8- الدرسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وأهم الدراسات التي تم الإطلاع عليها هي:

1/ دراسة "رفيق نزاري": تهدف إلى دراسة الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، تونس المغرب، وذلك من خلال (1991-2015) والتي استنتج من خلالها أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر كان سالبا وهذا ما يؤكد الدراسات السابقة المقامة على الاقتصاد التونسي، والتي أثبتت عدم استفادة واستغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النتائج الخاصة بالجزائر كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، أما المغرب فكان التأثير إيجابيا لكن في فترة محدودة.

2/ دراسة كريمة قويدري: الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجيستار، قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011.

تمحورت إشكالية الدراسة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ومحاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتوصلت الدراسة في الجزائر خلال فترة الدراسات 1991-2008 .

3/ دراسة خيالي خيرة: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية، 2000-2012 رسالة مجيستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016. تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي للجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية خلال فترة 2000-2012.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي بالجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته الكبيرة خاصة فيما يتعلق بالمساهمة في

تكوين رأس المال الثابت بالدول النامية وبالتالي رفع معدلات النمو بهاته الدول والعلاقة السلبية بين معدل النمو الناتج الداخلي الخام من جهة ومعدل النمو الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى حيث أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي بالجزائر.

9- هيكل الدراسة:

للمحافظة على التسلسل المنطقي في طرح الأفكار ثم تقسيم الدراسة إلى فصلين كما يلي :

خصص الفصل الأول :اهتم الفصل الأول بجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي،حيث تم تقسيم إلى مبحثين يتضمن المبحث الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و المبحث الثاني المفاهيم الأساسية حول النمو الاقتصادي .

أما الفصل الثاني : خصصناه لدراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال فترة (2007-2017) وتم تقسيم إلى مبحثين ،المبحث الأول مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و المبحث الثاني واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

10- صعوبات البحث :

من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث :

- صعوبة الحصول على المعطيات من مختلف بعض الدول بالإضافة إلى عدم الاختلاف من سنة إلى أخرى .

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

والنظري للنمو الاقتصادي

مقدمة:

شهد النصف الثاني من القرن الماضي اهتماما واسعا بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الاقتصاديين ورجال الأعمال والحكومات، حيث أدى الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في توفير رؤوس الأموال والخبرات التي تحتاجها الدول النامية، حدثت تغيرات اقتصادية هامة لعل أبرزها تنامي ظاهرة العولمة وتحقيق الشركات المتعددة الجنسيات سيطرة على حركية الاقتصاد العالمي.

حيث تسعى الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بهدف إيجاد مصدر لتمويل التنمية ونقل التكنولوجيا وتحقيق أعظم استفادة ممكنة من هذه الاستثمارات.

وفي هذا الفصل سنتناول المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين، وفي ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر أهمها:

أ- **تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):**

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية التي تعكس هدف الحصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة قيمة في الاقتصاد الوطني الأخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة.[1]

ب- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)**

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الاداري بين شركة في القطر الامم والقطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر والقطر المستقبل للاستثمار.[2]

ج- **تعريف المنظمة العالمية للتجارة:** (ONIC):

تعرفه على أنه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلدها (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها.[3]

د- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلا بالشركة المقر) على مشروع مقام اقتصاد آخر.[4]

---

[1]- زغيب شهرزاد والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – واقع وأفاق، مجلة العلوم انسانية، جامعة بسكرة ، العدد الثامن، فيفري 2005،، ص4.

[2]- علي عبد القادر ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، قضايا تنمية في الأقطار العربية، العدد 31، 2004، ص4.

[3]- بلال بوجمعة ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية مباشرة ، أفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ودراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، 2007، ص19.

[4]- أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال الدعم التحالفات الاستراتيجية، مجلة الباحث، عدد3، الجزائر، 2004، ص159.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن اعتبار هذه الدوافع بمثابة أهداف تامة وراء القيام بالاستثمار الأرضي المباشر أو اجتذابه بمعنى آخر هي الأهداف التي يطمح إليها المستثمر ويرغب في تحقيقها في هذا السياق نبلور ما يلي:

أولا: **دوافع المستثمر الأجنبي:**

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

- ❖ الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل الشركات جنسيات تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير.
- ❖ يكمن في تجنب مختلف الطوائف المحتملة التي تعترض حركات الاستثمار والتجارة مثل الضرائب والرسوم.
- ❖ منها ما يشكل مصدرا حقيقيا للمواد الأولية من مناجم الحديد والصلب ومنابع البترول وهذا ما جعل بالضرورة المستثمر الأرضي يدرك أنها مواقع هامة للاستثمار وهذا ما ينطبق على الشركات البترولية الكبرى الموجودة مثلا في الجزائر.

ثانيا: دوافع البلد المضيف:

يمكن تلخيصها في ما يلي:

- ❖ جعل القسم الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن التي تتخبط فيها هاته الأخيرة.
- ❖ دافع الحصول على التكنولوجيا بغية الاستفادة منها.
- ❖ اجتذاب الاستثمار بهدف تنمية التجارة الخارجية.
- ❖ يعتبر الاستثمار الأجنبي من وسائل التغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة[1]
- ❖ تحسين وضعية ميزان مدفوعات، تسعى الدول التي تعاني من عجز موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز.

[1]- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص15.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة، وتنوعت نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الزمن حسب الظروف الاقتصادية التي تزامنت مع ظهور كل نظرية من هذه النظريات وفي هذا الاطار سنقسم هذه التفسيرات إلى:

- ✓ التفسير التقليدي.
- ✓ التفسير الحديث.

أولا: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد تعددت النظريات المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر أهمها:

1- **النظرية الكلاسيكية:** لقد أسندت التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.[1]

"يفترض الكلاسيك الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعدد في معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

- ✓ ميل شركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتوعدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- ✓ قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل تكنولوجيا التي لا تتلائم مع مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- ✓ إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات تنمية شاملة في هذه الدولة.[2]
- ✓ ومن بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.[3]

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، طبعة أولى، أردن، 2007،ص55.

[2]- عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص32.

[3]- المرجع نفسه، ص32.

النظرية النيوكلاسيكية: تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المادية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي والعالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها.

ومن ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرف تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة، من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد حيث كان "أولين 1933 أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال وهو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة.[1]

وقد تم أيضا تحليل الاستثمار الأجنبي على يد "ماكدو جال 1960" وأيضا (كيمب 1961- 1964) حيث أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في نهاية البساطة هو ندرة رأس المال بالخارج ولهذا فإن رأسمال (العائد) سيكون مرتفع.[2]

2- نظرية عدم كمال الأسواق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها.[3]

كما أن توافر بعض الجوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة لشركات الأجنبية التي توفر، ما قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

1- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

2- توفر مهارات إدارية وانتاجية وتسويقية مقارنة مع ما توفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.

3- قدرات تتيح لها تحقيقها أحجام كبيرة في إنتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجا أقل كلفة وسعر بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلمة وسعر أعلى.

4- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1]- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 2007، ص39.

[2]- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول مغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة باتنة، 2008، ص39.

[3]- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، دار الجامعة، الاسكندرية ، 2003، ص48.

5- التفوق التكنولوجي لشركات أجنبية باستخدام وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.

6- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها التي تمنع شركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.[1].

ثانيا: التفسير الحديث:

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

1- نظرية دورة حياة المنتج:

إن دورة حياة المنتج "لفرنون" "vernon" تربط كل من التجارة والاستثمار المباشر من خلال إضافة بعد زمني لنظرية الميزة الاحتكارية.[2]

حيث تأسس هذا النموذج بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية أين تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة التكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة ففي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة أكد "فرنون" أن تسيرها يعود أساسا إلى اهتمامها بالبحث والتطوير وتخصيصها موارد مالية معتبرة كنفقات الاستثمار المتعلقة به ومع اشتداد المنافسة الدولية وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج تميل الميزة الاحتكار لهذه الشركات إلى الانخفاض إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتوج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية وهو ما يؤدي إلى تطوير منتوج البديل ومن ثم البحث عن استراتيجية بديلة لتوطن تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة الإنتاج والتسويق نفس المنتوج في البلدان المضيفة[4].

وفي هذا السياق يميز فرون بين ثلاثة مراحل في دوره حياة المنتج هي:

- ✓ مرحلة المنتج الجديد
- ✓ مرحلة المنتج الناضج

---

[1]- فليح حسين خلف، مرجع سابق، ص181.

[2]- محمد صالح القريشي: المالية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، 2008، ص165

[3]-أميرة حسب الله محمد: الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دار الجامعية، 2005، ص28.

[4]- ساعد بوراوي: مرجع سابق، ص36.

✓ مرحلة المنتج النمطي[1]

شكل رقم (1) دورة حياة السلعة ومراحل تطورها

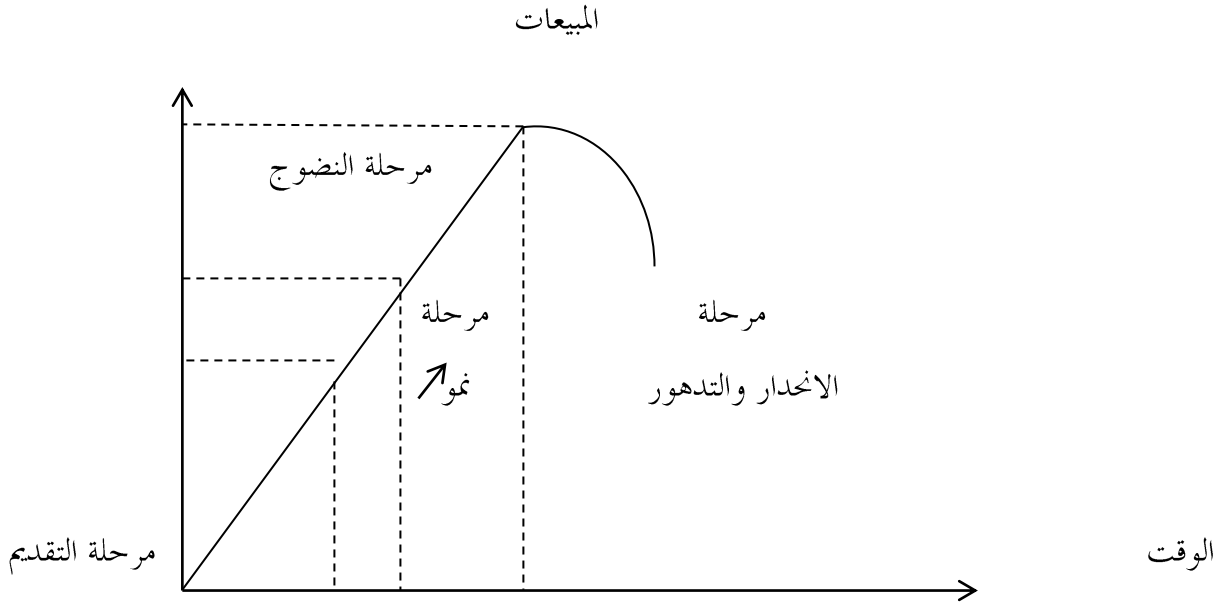

المصدر : ادارة الأعمال الدولية ، دار الحامد ، الأردن، 2007 ، ص 168

تعزى نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفسور فيرنون من جامعة هارفارد الأمريكية في قسم إدارة الأعمال فقد لاحظ فيرنون ان سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك ، حيث وجد فيرنون ان سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات السلع الجديدة التي تقع في مجالها وطبقا لفيرنون فان هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الاسواق الدولية مثل السلع الالكترونية التي تتقادم بسرعة كبيرة ، اما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد ان سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس

[1]- رضا عبد السلام: مرجع سابق ، ص50

المجال ، أي أن هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة [1].

المبحث الثاني : الإطار النظري للنمو الاقتصادي :

يعد النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون ، واعتبروا أن النمو الاقتصادي هو عملية تحويل اقتصادي واجتماعي وسياسي معقدة واكدوا خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي أن تسعى كل الدول إلى تحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول : ماهية النمو الاقتصادي :

نركز في هذا المطلب على ثلاثة عناصر هي تعريف النمو وخصائصه ومقاييسه

أولا : تعريف النمو الاقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الإجمالي للدخل الوطني.بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومنه نستنتج :

– ان النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي وبمعنى ان معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل نمو السكاني وكثير اما يزيد اجمالي الناتج المحلي في بلد ما ويزيد عدد سكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي[2].

– حيث أن : متوسط الدخل الفردي =الدخل الوطني /عدد السكان

أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الوطني للمجتمع وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني.

وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني وبالطبع فان هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو دخل وطني معدل النمو السكاني ... [3]

---

[1]– قويدري كريمة ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر ، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص19.

[2]– محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف ، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية ", كلية التجارة، بالاسكندرية ،2000, ص 51

[3]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 1999. ص 11

- بالإضافة إلى أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين ان تكون زيادة حقيقية اي لابد من استبعاد معدل تضخم

كما يشير التعريف السابق إلى ان النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة فالزيادة في الدخل يجب ان تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا[1].

- الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي من فترة إلى أخرة و هو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي و العكس صحيح [2].

ثانيا : خصائص النمو الاقتصادي :

حدد سيمون كزنتس الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 ستة خصائص للنمو الاقتصادي و أشار بالتحديد إلى الدول المتقدمة و هي[3] :

1: المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني :

مرت كل الدول المتقدمة حاليا و هي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة 1770 إلى غاية الوقت الحاضر بتحقيق معدلات مرتفعة كل من نصيب الفرد من الناتج و الزيادة السكانية ، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال 200 سنة الماضية نحو 2 بالمئة و 1 بالمئة بنسبة للنمو السكاني . حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن 18 .

2: المعدلات المرتفعة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج :

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج (tfp)فقد أكدت الدراسات السابقة لبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي للنمو في الدول النامية و توضح الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج .

---

[1]– خيالي خيرة ، دور الاستثمار الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير ، جامعة ورقلة ،2016 ،ص 4.

[2]– عبد الوهاب الامين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الحالة لنشر وتوزيع ، عمان، 2002 ،ص371

[3] - وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال 1990-2010، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء، جامعة الجزائر، 2014، ص ص10-11 .

3: المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي :[1]

الخاصية الثالثة الهامة للنمو و هي معدل مرتفع للتغير في القطاعي و الهيكلي الملازم لعملية النمو بحيث يتمثل هذا التغيير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية و منذ وقت قريب كان تحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدماتي

4:المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي و السياسي و الاديولوجي :

عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في اي مجتمع تغيرات في الاتجاهات و المؤسسات و الاديولوجيات و تعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث و لهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها :

الرشادة و التخطيط الاقتصادي ، التعاون و التوازن الاجتماعي و الاقتصادي و المساواة ، تحسين الاتجاهات و المؤسسات

5: الإمداد الاقتصادي الدولي :

هذه الخاصية تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية فهناك ميل تاريخي للدول الفنية لسيطرة على المنتجات الأولية و المواد الخام و العمالة الرخيصة و كذلك فتح الاسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات و الاتصالات فكل هذا كان له تأثير على توحيد العالم و تحقيق العولمة بوسائل لم تكن موجودة من قبل في القرن 19 و أيضا فتحت الامكانيات لسيطرة الاقتصادية و السياسية على الدول الفقيرة

6: الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي :

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد ان هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80 بالمئة من الناتج العالمي في ظل العلاقات الاقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة و الدول الفقيرة والفجوة آيلة إلى التوسع أكثر فأكثر.

[1] – وعيل الميلود، مرجع سابق، ص 12

ثالثاً :قياس النمو الاقتصادي :

1: الدخل القومي الكلي المتوقع :

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي فقد تكون للدولة موارد كامنة وامكانيات للاستفادة من هذه الموارد كالتقدم التقني حيث تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل غير ان هذا المعيار لم يلقي أيضا القبول في الأوساط الاقتصادية لصعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل .[1]

2: معادلة سنجر Singer :

وضع سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في سنة 1952 وهي دالة لثلاثة عوامل :

$D=SP-R$

حيث أن: D: معدل نمو السنوي لدخل الفرد

Sهي معدل للادخار الصافي /P=إنتاجية رأسمال /R=معدل نمو السكان سنوي

في هذا الصدد افترض سنجر قيما عديدة لهذه التغيرات هي :

P=0.2% / R=1.25% / S=6% من الدخل القومي

ألا أن هذه الافتراضات واجهت انتقادات :

(1) نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي6 بالمئة لا تعتبر مقبولة في الوقت الحاضر لان الدول النامية في مقدورها مدخرات كبيرة .

(2) معدل النمو السكاني 1.25 بالمئة اقل من المعدلات السائدة في الدول النامية اذ يقدر بحوالي 2.3 في الدول النامية عامة .

(3) إنتاجية الاستثمارات 0.2 بالمئة هي نسبة منخفضة وتقل كثيرا عن ما حقق بالدول النامية.[2]

[1]- محمد عبد العزيز عجمية واخرون مرجع سابق، ص 98

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 99

المطلب الثاني : محددات النمو الاقتصادي :

من اهم محددات النمو التي تكون مستويات المعيشة في تزايد وتطور والتي يكون اقتصاد دولة في تزايد لا بد ان يزيد في مواردها الإنتاجية المحتملة في ما يلي :

أولا : كمية ونوعية الموارد البشرية :

نستنتج أن كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي اكبر وبالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي اما اذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فان الدخل الحقيقي لا يتغير .

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي . [1]

ثانيا : كمية ونوعية الموارد الطبيعية :

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية لدرجة خصوبة التربة ،وفرة المعادن ،المياه, والغابات وغيرها حيث ان امتلاك الارض الصالحة لزراعة والمعادن ،الثروات التي تحويها الارض من حيث وفرتها وتنوعها وتمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الاقتصادية هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية الا اذا استغلها الإنسان وهذا يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر . [2]

ثالثا : تراكم رأس المال :

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل ،الطرق مواصلات الجسور المدارس ،الجامعات وغيرها اي تراكم رأسمال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل التضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي .

[1]- فتيحة بن نابي ،اساسيات النقدية والنمو الاقتصادي "مذكرة لنيل شهادة الماجستر ،جامعة بومرداس، 2009، ص 08.

[2]- خيالي خيرة، مرجع سابق، ص 54

رابعا : معدل التقدم التقني :

يعتبر الكثير من الاقتصاديين ان أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال ابتكار واستحداث طرق جديدة للقيام بعملية الإنتاجية أكثر كفاءة من الطرق القديمة . [1]

خامسا : عوامل بيئية :

النمو الاقتصادي في اي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية اي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري والنظام الضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي ودعم يدعم النمو الاقتصادي .

سادسا : التخصص والإنتاج الواسع :

هو الذي دعا إليه ادم سميث في كتابه ثروة الأمم (1776) فقد أوضح ان التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل هذا الأخير يزيد في كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي .[2]

المطلب الثالث : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي :

أولا: نظريات النمو الاقتصادي:

لقد تعددت النظريات الاقتصادية التي تناولت النمو الاقتصادي بتعدد المدارس الاقتصادية ويمكن تطرق لأهم النظريات:

1) النظرية الكلاسيكية :

يرتكز التحليل الكلاسيكي على المبادئ والأسس التي تدعم الأفكار المفسرة لنظام الرأسمالي الحر والتي يمكن توضيحها بإيجاز كما يلي :

الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة الملكية الخاصة ، مبدأ المنافسة الحرة ،المرونة الكاملة لكل من الأجور والأسعار وعدم خضوع العمال للخداع النقدي قانون " Say" للمنافذ الذي يقتضي بان العرض يخلق دوما طلبا مساويا له مبدأ حيادية النقود كونها مجرد ستار يخفي وراءه حقيقة المبادلات ،فالنقود هنا ليست سوى عربة لنقل القيم ويرتكز التحليل الكلاسيكي على الافتراضات التالية :

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك ان النمو الاقتصادي يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وقد اعتمدوا في ذلك على فروض معينة دفعتهم إلى عدم تصور امكانية حدوث بطالة على

[1]- رنان مختار ،التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي ،طبعة الأولى ،منشورات الحياة ،الجزائر، 2009، ص ص 49 -50

[2]- فتيحة بن نابي ،مرجع سابق، ص 09

مستوى الاقتصاد القومي ككل والى القول بان التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى تشغيل الكامل . وقد قادهم ذلك للاعتقاد في حياد النقود بحيث يقتصر اثر التغيرات التي تحدث في كمية النقود على أحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي ويتطلب دراسة حياد النقود في النظرية الكلاسيكية تحليل النموذج الكلاسيكي في التوازن الكلي بدءا بدراسة التوازن في القطاع الحقيقي والذي يضم دراسة دالة الإنتاج ، توازن سوق العمل ثم التوازن في سوق السلع والخدمات = (السوق الحقيقي) .[1]

2) النظرية النيوكلاسيكية : تتضمن ثلاث أفكار رئيسية وهي:[2]

* في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الانتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفوءة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائدا معدل نمو انتاجية العمل، والمحددة خارج النموذج (exogenous) مثل معدل النمو الطبيعي عند (Harrod)، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار، ويعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للإدخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال للناتج، (K/Y) أو معدل أوطأ لإنتاجه رأس المال (V/K)، وذلك لسبب الفرضية الكلاسيكية المحدثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.

* أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الإدخار والاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل نمو السكان.

* عند وجود تفضيلات معطات للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الانتاج) لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بين K/L و V/K بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى تلاقي (convergence) بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

[1]– بلعزوز بن علي" محاضرات في النظريات والسياسات النقدية " ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،طبعة ثالثة ،2008 ص 10

[2] - مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 66

3) النظرية الكيترية:[1]

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين و لم تتخله اي مشكيلات حتئ جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسب الثورة الكيترية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر واسع من جهة اخرى فقد انتفد كيتر النظرية الكترية وقانون say،و أكد بأن مستوى الطلب يمكن ان يحدث عند اي مستوى من الاستخدام و الدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل ، وتجدر الاشارة الى ان مستوى الاستخدام عند كيتر يتحدد من خلال طلب الكلي ، وان المشكلات التي يمر بيها النظام الراسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع و الخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال واعتبر كيتر ان قصور الطلب هو جوهر مشكلة الراسمالية وان الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة و ان الادخار هو دالة لدخل ، و أكد كيتر بأن دالة الانتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم (على اعتبار ان الاقتصاد يحتوي على طاقات انتاجية غير مستغلة)

ونموذج كيتري الاصلي يركز على القصور في الطلب ، ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى اقل من مستوى استخدام الكامل ، وقد ركز كيتر اهتمامه على الاسقرار الاقتصادي اكثر من اهتمامه بالنمو ، وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا. و بموجب التحليل الكترري فان توازن الدخل و الانتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.

ثانيا:نماذج النمو الاقتصادي :

1- نموذخ هارود ودومار :[2]

لقد حاول كل من Harrod_domar البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي تعتمد على الجمع بين التحليل الكتري وعناصر النمو الاقتصادي ونتيجة لذلك ظهرت اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي وانطلاقا من حالة توازن بين الاستثمار المخطط والادخار باستخدام دوال إنتاج تتسم وتتميز بالقدرة على الاحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة وانطلاقا من شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت ،تم صياغة افكار Harrod_domar في شكل نموذج يظهر ان :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{معدل الادخار}}{\text{رأس المال / الناتج}}$$

[1] - مدحت قريشي ، مرجع سابق ، ص 73

[2] – رفيق نزاري والاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائري ،تونس ،المغرب، باتنة، مقدمة لنيل شهادة الماجستر،2007 ،ص58

ويعد مفهوم معامل رأس المال أو نسبة رأس المال / الناتج من المفاهيم الأساسية في نموذج Harrod_domar ويعرف ذلك المفهوم بانه حجم الاستثمار الازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل أو حجم رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة ويتكون النموذج الخاص بالنمو الاقتصادي على النحو التالي : [1]

S_ الادخار الإجمالي $S=s\gamma$ .....(1)

S =الميل المتوسط للادخار

Y= الدخل الوطني

K= رأس المال $I=DK$ . ..... (2)

الاستثمار(I) يعرف بانه التغيير في رصيد رأس المال

$\frac{K}{y}V= V= DK=VyI\frac{DK}{DY}$ .....(3)

(V) معامل رأس المال

وان الادخار الوطني والإجمالي يجب ان تساوي الاستثمار الوطني (I)

$I=S$.....(4)

وان

$I=DK=VDy$.....(5)

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على الشكل

$S=sy=VDy=DK=I$ ..... (6)

او ببساطة تكون كالتالي :

$Sy=VDy$ ..... (7)

حيث ان معدل النمو g هو $\frac{Dy}{y}$ ومنه $g=\frac{S}{V}$ .....(8)

[1] - رفيق نزاري ، مرجع سابق ، ص 58

والعلقة رقم 8 تبين لنا شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت والتي انطلق منها هارود_دومار والذي يظهر ان معدل النمو يساوي معدل الادخار مقسوما على نسبة رأس المال الناجم وذلك على النحو التالي :

$g=\frac{s}{v}=\frac{s}{k/y}$ .....(9) حيث تشير y.K.S.s.g إلى معدل النمو الاقتصادي ،معدل الادخار,الادخار المحلي الإجمالي ، رصيد رأس المال والناتج وان :

Id الاستثمار المحلي

If الاستثمار الأجنبيIf.Id+K

رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي وبالتالي يصبح معدل النمو كالتالي :

$g= (Id + If / y) /k$

$g= \frac{s}{k} + (If/y)/k$

$S= \frac{Id}{y}$ .....(10)

ومن هنا فان النمو الاقتصادي ينخفض بالانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي أهمها الاستثمار الأجنبي (المباشر . غير مباشر) أو تقوم تلك الدول بالتنازل على النمو المستهدف أو رفع سعر الفائدة على الودائع أو اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو الأجنبي أما البديل الرابع والذي يعتبر أكثر أهمية ومنطقية يقوم على تشجيع تدفقات الاستثمار المباشر إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة .[1]

كما أشار هارود الي التغير التقني الطبيعي من خلاله يتم اكتشاف طرق إنتاج جديدة ضمن دالة الإنتاج وهذا ما يدل على دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وما يصاحبه من تكنولوجيا عالية وراقية تساهم في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج.

ويرى فيريباغ في إطار نموذج هارود_دومار عام 1992 ان هناك تكامل ينشأ بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر حيث اشار إلى ان زيادة تدفقات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة وتؤدي إلى القضاء على ضعف المدخرات المحلية خاصة في الدول النامية .[2]

[1] رفيق نزاري ،مرجع سابق ،ص58

[2]- مرجع سابق ،ص 59

2- نموذج سولو سوان :[1]

يعتبر نموذج سولو نيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو حيث يقوم هذا النموذج على توسيع اطار نموذج هارود دومار عن طريق إدخال عنصر العمل ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي .

وتتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (γ) رأس المال (K) العمل (L) ومردودية العمل (A) بحيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج في الشكل التالي:

$$y(t)=F\,(K(t)),\ A\,(t)\ L\,(t) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

حيث (t) تمثل الزمن

ومن خصوصيات هذه الدالة والزمن لا يدخل مباشرة في الدالة وان الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والذي يتم بزيادة حجم المعرفة ،أما الجداء التالي (AL) يسمى بالعمل الفعلي ويقال على التقدم التقني (A) الذي يرفع من العمل الفعلي بانه حيادي ،حيث ان الطريقة التي تؤثر بها (A) على دالة الإنتاج يستلزم ان نسبة الإنتاج k/y ثابتة ،وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.

ومن الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو ان كل من عوامل الإنتاج رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة ،هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية بالاضافة إلى ذلك فانه يفترض على الاقتصاد ان يكون متطور بالقدر الكافي بحيث كل الارباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة وان مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف .

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج ،ان الإنتاجية الحدية لراس المال أو العمل تؤول إلى مالا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى مالا نهاية كالاتي

$$\text{Lim}\,(Fk) = \lim\,(Ft) = \infty \quad \lim\,(Fk) = \lim\,(Ft) = 0 \quad \ldots\ldots(12)$$

[1] - رفيق نزاري ، مرجع سابق ،ص 60

ويفترض نموذج سول وان الاستثمار الصافي يساوي الادخار بحيث اذا مررنا ب S لنسبة الادخار فان الزيادة في رأس المال تكتب

بـــ : ($dk(t) / dt = S/y(t)$) وان عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته xبالإضافة إلى أن سوق العمل هو التوازن في المدى الطويل وعليه فان المتغيرة Lتمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها:$nl(t)=(dl(t) /dt)$ وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في $A(t)$ بزيادة آسية $e^{\lambda t}$ فان الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالأتي:

$$dk(+) / dt = sf(k(t)) - (n-a)/k(t) \ldots\ldots(13)$$

وبالتالي فان نمط النمو النظامي يعرف بقيمة k^* من k بحيث :

$$Sf(K^*) + (n+a)k^* \ldots\ldots(14)$$

حيث تمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت أي أن : ($dk(t) / dt = 0$)[1]

3 –نماذج النمو الداخلية :

أولا : نموذج لوكاس روبرت Lucas :

لقد اعتمد لوكاس 1988 على فرضية بأنه على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا من تناقصها ،مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف انطلاقا من دالة "كوبدوقلا" على نحو التالي :

$$y = k^B (UH)^{1-B} \ldots\ldots (1)$$

حيث أن : y= الإنتاج

K= رأس المال العيني

U= الوقت المخصص للعمل

H= يعبر عن عنصر العمل

حيث أن المعادلة تدل على أنه كلما تراكم رأس المال البشري كلما أصبح الفرد أكثر إنتاجية حيث تم تحديد صيغة تتم بها عملية التراكم رأس المال البشري على النحو التالي :

$$H = aH(1-U) \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث a>0

[1]- كريمة قويدري ، مرجع سابق ، ص ص45-46

تمثل المعادلة رقم (2) دالة إنتاج رأس المال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن المخصص للدراسة (1-u) ومن رأسمال الذي تتم تراكمة وتتصف دالة الإنتاج بالعوائد متزايدة من مدخلاتها .

يتضح من المعادلة (02) أن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري تساوي a(1-u) أي معدل العائد على رأس المال البشري يعتمد على الوقت الذي يخصص للدراسة . [1]

ثانيا : نموذج بول رومر :

تمكن "رومر" من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن بحيث ان المؤسسة التي ترفع من رأسمالها تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج باكثر فعالية هذا الاثر الايجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار إضافة إلى ذلك فان الفرضية الثانية المتمثلة في ان المعرفة المكتشفة تنشر انيا في كل الاقتصاد وعليه اذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر AI هذا يعني ان التغير (dA_i/dt) يمثل التعلم الكلي للاقتصاد والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i مخزون رأس المال ومنه دالة الإنتاج هي: $Yi = F(K_i\ 9\ kL_i)$ ..... (1)

حيث F= تحقق الخصائص النيوكلاسيكية متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص ووفرات الحجم الثابت بالاضافة الإنتاجية الحدية لراسمال والعمل تؤول إلى مالا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى مالا نهاية .

اذا كان كل من Kو L ثابتة فان كل المؤسسة معرضة إلى مردودية متناقصة ل kiكما هو ملاحظ في نموذج سولو بالإضافة إلى أنه من اجل قيمة معطاة ل Li فان دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة (1) في Ki وk وبالتالي فان مصدر النمو الداخلي هو ثابت المردودية الاجتماعية لرأسمال وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة "كوب دوقلاص "

حيث أن : $0<\alpha<1$ $\quad Y_i = A\ (K_i\ L_i)^{1-\alpha}$

وبوضع : $Y_i = Y_i/L_i$ و $K_i = K_i / L_i$ و $K = K/L$.

ثم بوضع فيما بعده $Y_i = K_i$ و$K_i\ K$

الناتج المتوسط هو : $Y/K = f(L) = A.L^{1-\alpha}$

يمكن تحديد الناتج الحدي لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة ل ki بتثبيت k وL وبتعويض ki=k

ومنه فان الناتج الخاص لرأسمال يرتفع مع L وهو غير مرتبط ب K

[1]- رفيق نزاري، مرجع سابق ، ص 29

وعليه فان : $\mathbf{ay_i/ka_i = A.\alpha L^{1-\alpha}}$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية وهو اقل من الناتج المتوسط وهذا الكون $0<\alpha<1$ ويأخذ قيمة الميزانية للعائلة كالتالي : $da/dt = w+ra-c-ra$

حيث W تمثل الأجر a تمثل الأصول للفرد r تمثل مردودية الأصل وعليه فان مشكل تعظيم دالة منفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميل توني يعني بالعلاقة التالية :

$$r=\frac{u''(c).c}{u'(c)}(c'/c)$$

وباستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية

$$u(c)=\frac{c(1-0)}{(1-0)}$$

حيث أنه عندما ترتفع فان العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في زمن ومرونة الإحلال منفعة مغطاة ب $1/\varphi$ فبالاستعانة مما سبق فان دالة المنفعة تكتب كما يلي : $(c'/c) = (1/\varphi)(r-p)$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في ($A\alpha L^{1-\alpha} a-p$) تتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز

$gc = (1/\varphi)(a\alpha L^{1-\alpha}a-p)$ وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط تتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي.

$$gcp= (1/\varphi)(AL^{1-\alpha}- a-p)$$

ومع العلم ان $\varphi<1$ هذا يعني $gc<cp$

يمكن الحصول على الاعظمية الاجتماعية اذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-\varphi$ عن طريق ضريبة جزائية اذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته φ من تكلفته المرودية الخاصة لرأس المال تساوي المرودية الاجتماعية.[1]

[1]- كريمة قويدري ،مرجع سابق ،ص ص47-48-49

خلاصة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية لتسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى ، وتعطي للمستثمر حق امتلاك وإدارة المشروع الاستثماري ،هذه الظاهرة الاقتصادية ازدهرت مع بداية الثورة الصناعية لكنها تراجعت تراجعا كبيرا بين الحربين العالميين الأولى والثانية لكن سرعان ما شهدت تطورات سريعة بعد ذلك ،أين اتجهت معظم الدول النامية التي رأت فيه وسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها ،مما يجعلها تعيد النظر في مناخها الاستثماري لتحقيق أهدافها المرجوة .

الفصل الثاني

دراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال فترة (2007-2017)

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تواصلا في جهود الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة الأوضاع و الظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، و ذلك باستحداث الإطار الاقتصادي المناسب و الإطار القانوني الواضح ، و توفير الظروف السياسية حيث كانت هذه الأخيرة تشكل عائقا أمام المستثمر الأجنبي ، و الجزائر من أهم البلدان التي تسعى إلى جذب اكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك من خلال تقديم امتيازات التي تقدمها إلى المستثمرين الأجانب و في ذلك السياق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين و هما :

- ✓ **المبحث الأول : مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**
- ✓ **المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

المبحث الأول : مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز و المزايا للمستثمر .

المطلب الأول :الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز الممنوحة له

من خلال هذا المطلب نتناول مختلف القوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و قاعدة الاستثمار 51/49 و تتمثل هذه القوانين والحوافز الممنوحة له :

اولا: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر

1: * قاعدة 51/49 المسيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : لقد حاولت الجزائر توفير إطار القانوني محفز و مشجع للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و ذلك بدأية من قانون 1993 الصادر في 5 أكتوبر و كذلك الأمر 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 وصولا إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و ما ينص عليه من مواد لاسيما المادة رقم 58 منه التي تقرر في فحواها لنسب 51/49 المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال هذا سنتطرق إلى معرفة قاعدة 51/49 و أسباب وضعها

- من بين اكثر المعطيات FDI كما أجمع مجموعة من المحاسبين الجزائريين و الحقوقيين و قوانين و خاصة قاعدة الاستثمار 51/49 و التي وضعت من اجل حماية السيادة الوطنية و الاقتصاد الوطني ، و ذلك ردا على الاقتراحات الصادرة من صندوق النقد الدولي و التي وجهتها المديرة العامة كريستين لاغارد في شكل تقرير موجه للسلطات الجزائرية ، أكد محامون جزائريو و أجانب على انا إلا... القانونية المنظمة للمناخ الاستثماري الأجنبي أصبحت أكثر ضرورة و لأيجب التخلي عنها تجسيدا للتنمية و التطور المحلي . و أشارت محامية بنقابة المحاميين بباريس متخصصة في قانون الأعمال و العقود الدولية : ياديرة .. نوفيتش يوم 15 مارس 2013 ، بوهران أن الاستثمارات الوطنية باتت تستمد نجاحا و تقدما جد ملحوظ في ظل التنوع و تعدد نشاط المؤسساتي بالجزائر الذي يفتح المجال أمام المنافسة ، كما قالت أن الجزائر تتوفر على مناخ وسياسات تنمية منتهجة أيجابية [1]

للقاعدة أثار عديدة نذكر منها:

[1]- جريدة الخبر 15 مارس 2013

أ- أثر القاعدة 51/49 على انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية:

بعد خمس سنوات من المفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة ردت سكرتارية المنظمة على عدة نقاط تعرقل دخول الجزائر إليها من بين هذه الأسباب إلتزام الحكومة بإلغاء القيود عليها في قانون المالية التكميلي في سنة 2009 وخاصة البند المتعلق بقاعدة 51/49 التي تعتبر في أعراف المنظمة العالمية للتجارة بمثابة قيود على حرية الاستثمار، والحد من حرية النفاذ إلى السوق، من بين العراقيل التي ذكرتها كذالك السوق الموازنة التي أصبحت تمثل 40 % من الكتلة النقدية المتد أولة في السوق[1]، حيث ان عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة بالدول المضيفة أو المتقدمة بجذب الاستثمارات الأجنبية وهذا نظرا لما في هذه القوانين من شروط وإجراءات هي في صالح الشركات الأجنبية لم تصادق عليها الجزائر حيث نلاحظ أن الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية كلها داخلة في المنظمة العالمية للتجارة، لأن الشركات الأجنبية تفضل الدول المنظمة إلى المنظمة[2]

ب- عزوف البنوك الأجنبية على فتح فروع لها باالجزائر:

لقد أصدر بنك الجزائر مؤخرا تعليمات للبنوك الوطنية العمومية و الأجنبية الناشطة على مستوى الساحة الصرفية لتكثيف شبكتها البنكية من خلال فتح وكالات جديدة والسبب من وراء ذلك هو أن البنوك الأجنبية التي كانت قد أودعت طلباتها منذ عدت سنوات على مستوى بنك الجزائر، التي كانت تقوم بتحسينها سنويا بطلب من البنك المركزي وهذا الأخير لم يشعر منذ اعتماد قاعدة الاستثمار 51/49 بنيتها متابعة ملفاتها المودعة على مستواه لفتح فروع لها بالجزائر حيث اعتبرت البنوك الأجنبية صاحبة الطلبات المودعة على مستوى البنك والممثلة للعديد من الدول أن فتح فروع لها في ظل قانون الاستثمار الجديد يبقى صفقة غير مربحة لها زيادة على صعوبة ايجاد شريك جزائري، من غير الدولة لاهتلاك 51% في بنك استثماري تجاري، ويأتي تجميد هذه البنوك لملفاتها وطلباتها في ظل تصريحات متعاقبة للمسؤولين الجزائريين على رأسهم الوزير ال أول عبد المالك سلال والتي تنفي اعتراض المتعاملين الاقتصاديين في جميع الدول على إدارج قاعدة الأغلبية للشريك الوطني وربط العزوف عن الاستثمار في الجزائر بمشاكل أخرى مثل البيروقراطية وغياب العقار الصناعية[3].

---

[1]- جريدة الخبر: 11 أفريل 2012.

[2]- صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة للأثار المحتملة لإنفاق التريمز trims على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية. دون ذكر السبب، ص1790.

[3]- جريدة الخبر: 07 فيفري، 2013.

إلى 2.6 مليا دولار لسنة 2012 وهذا يوضح ان القاعدة 51/49 المنظمة للاستثمار لا تقف عائقا أمام المستثمرين الأجانب إلا لم يزد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر منذ صدور القاعدة [1]

2: قانون النقد و القرض 1990

يعتبر القانون 10/10 للنقد و القرض و الصادر في 14 افريل 1990 نص تشريعيا يعكس اعتراف بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي و قد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجال التسيير المالي و القرض و الاستثمار ، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر و كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51بالمائة و 49 بالمائة وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري كما أوجد القانون الاليات الاساسية لتنشيط حركة البنوك و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم و مراقبة مستقلة و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها ، بموجب القانون في تمويل كل من المؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص دون تمييز و لقد تدعم قانون النقد و القرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المتممة و المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا ومربحا ولكن رغم هذه التعديلات إلا ان حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي بمعدل 20.6 بالمائة و ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة

3: قانون سنة 1993 :

لقد صدر قانون الاستثمار وفق المرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام تنجز من قبل مؤسساته العمومية ، وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني اكبر الحصص وأهمها جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من القوانين و تنظيمات باقراره مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار . فالقطاع الخاص محليا كان أو اجنبيا حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد وعدا بعد النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة آذ لا

[1]- جريدة الأحرار، 01 أكتوبر 2012.

يتطلب الأمر نظريا سوى التصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات كما نص هذا القانون على مبدأ عدم تمييز بين المستثمرين سواءا كانو عموميين أو خواص ، محليين أم أجانب فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات . [1]

4: قانون تطوير الاستثمارات لسنة 2001 :

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب.[2]

5: قانون المالية التكميلي 2009:

لقد مر الأمر 03/10 المؤرخ في 20 أوت 2001، بعد تعديلات أهمها التعديل الثامن وهو الأمر 01/09 المؤرخ في 22 جويلية 2009، حيث نصت المادة 58 من القسم الثالث للأمر 01/09 ما يلي: (لا يمكن انجاز استثمارات أجنبية إلا في إطار الشراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء) [3] ، ومن خلال ما نصت عليه المادة 58 نستنتج اقرار نسبة 49 % للشريك الأجنبي على الأكثر مقابل 51 % للشريك الوطني على الأقل.

ومن أسباب وضع قاعدة الاستثمار 51/49: تعد الجزائر الدولة الوحيدة التي تضع قاعدة الاستثمار 51/49 وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي، حيث قام هذا الأخير بدراسة مست 88 دولة من بينها الجزائر تبين من خلال هذه الدراسة بأن الجزائر الدولة الوحيدة التي تضع هذه القاعدة، وأسباب وضع الجزائر لهذه القاعدة حسب ما جاء في تصريح الوزير الاول الذي قال: "لن يكون هناك مستقبل اقتصادي للجزائر إذ لم تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسنطورها ونساعدها بإمكانيات مع الأجانب وفق القاعدة 51/49 والتي لا مفر منها"[4].

كما أجمع مجموعة من المحاسبين الجزائريين والحقوقيين وأجانب على ايجابية قوانين الاستثمار الأجنبي في الجزائر وخاصة قاعدة الاستثمار 51/49 والتي وضعت من أجل حماية السيادة الوطنية والاقتصاد الوطني،

[1]- خيالي خيرة ،مرجع سابق، ص ص 62 63

[2]- الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2011 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية العدد 47 /2011

[3]- الأمر رقم 01/09 المؤرخ في جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد44، 2009.

[4]- جريدة الخبر، 11 ديسمبر 2012.

وذلك ردا على الاقتراحات الصادرة من صندوق النقد الدولي والتي وجهتها المديرة العامة كريستين لاغارد، في شكل تقرير موجه للسلطات الجزائرية، كما أكد محامون جزائريون وأجانب على أن الأطر القانونية المنظمة للمناخ الاستثماري الأجنبي أصبحت أكثر ضرورة ولا يجب التخلي عنها تجسيدا للتنمية والتطور المحلي، وأشارة المحامية بنقابة المحامين بباريس متخصصة في قانون الأعمال والعقود الدولية: بادرة سنوية نوفيتش يوم 15 مارس 2013، بوهران أن الاستثمارات الوطنية باتت تستمد نجاحا وتقدما جد ملحوظ في ظل التنوع والتعدد النشاط المؤسساتي بالجزائر الذي يفتح المجال أمام المنافسة، كما قالت أن الجزائر تتوفر على مناخ وسياسات تنمية منتهجة ايجابية [1].

ثانيا : الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر :

لا يمكننا القول أن هناك إطار عام يحدد الحوافز حيث نجد ان الحوافز في حركة دائمة ويرجع السبب في ذلك إلى المنافسة الحادة بين الدول ويسعى كل منها إلى تقديم العديد والكثير من الحوافز فالجزائر ضمن هذه الدول وضعت حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي نذكر أهمها :

أولا: حوافز مشتركة للاستثمارات المؤهلة :

1) المشاريع المنجزة في الشمال :

لتشجيع الاستثمارات المنجزة في شمال البلاد وضعت نظام للحوافز قسمت إلى مراحل كالأتي :

1-1 : مرحلة الانجاز :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية وفيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاستثمار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني

- تخفيض بنسبة 90 بالمائة من مبلغ الاتأوة الأيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة الانجاز الاستثمار

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداءا من تاريخ الافتتاء.

[1]- جريدة الخبر، 15 مارس 2013.

2-1- مرحلة الاستغلال : [1]

لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل ابتداءا من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر :

(أ) الإعفاء من الضريبة على الأرباح الشركات (IBS)

(ب) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني

(ج) تخفيض بنسبة 50 بالمائة من مبلغ الاتأوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة .

2) الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة :

2- 1- مرحلة الانجاز :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزأيا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير مستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

- الإعفاء من حقوق تسجيل بخصوص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال

- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.[2]

2-2 مرحلة الاستغلال : لمدة 10 سنوات .

- إعفاء من الضريبة على أرباح شركات

- إعفاء من الرسم على نشاط المهني

- تخفيض بنسبة 50 بالمائة من مبلغ الاتأوة الأيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة .

ثانيا : الحوافز الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الاهمية الخاصة للاقتصاد الوطني :

(1) مرحلة الانجاز :

- كل الحوافز المشتركة المتعلقة بفترة الانجاز .

[1]- www.ANDI.COM

- منح إعفاء أو تخفيض ، طبقا لمشروع المعمول به للحقوق الجمركية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات طابع الجبائي والاعانات أو المساعدات أو الدعم المالي وكذا كل تسهيلات التي قد تمنح .

(2) مرحلة الاستغلال :

- تمديد مدة المزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشرة سنوات .

- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في انتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة [1]

المطلب الثاني : ضمانات وعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا : الضمانات :

هناك ضمانات تمنح للمستثمرين نذكرها في العناصر التالية :

- يعامل المستثمرين الأجانب نفس معاملة المستثمرين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمارات مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي ابرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية .
- لا تطبق المراجحات والالغاءات التي تحدث في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة .
- لا يمكن أن تتعرض الاستثمارات المنجزة إلى عملية تأميم ، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف .
- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية للجهات القضائية المختصة إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الإطراف ابرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بمصالحة والتحكيم أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص [2]

[1] - WWW.ANDI.COM

[2] -محمد عأيب ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والتأكد على النمو الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1983 . 2014 ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، كلية ام بواقي، 2017 ،ص 15

ثانيا : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من حجم العمل المتواصل والدائم والمستمر للحكومات المتعاقبة الرامية إلى تشجيع وتحفيز الاستثمار بشقية المحلي والاجنبي إلا ان الاستثمار في الجزائر لازال يعاني من العراقيل نوضحها فيما يلي :

1: القطاع المالي والسكني :

ان إصلاح النظام المالي وتحديث وسائل التسير والتدخل في السوق المالية اصبح ضروري ليواكب الإصلاحات الاقتصادية وذلك لتحقيق النتائج المرجوة للاستثمار الأجنبي.

وبعد إجراء تحقيق عن المناخ الاستثماري في الجزائر تبين أن هناك نوع من التعقيد في تحويل العوائد والأرباح من طرف المؤسسات الأجنبية ، وبالإضافة إلى انعدام الوسائل الكفيلة بتغطية التغيرات في معدلات الصرف والفائدة يؤدي إلى عدم وجود الثقة الكاملة في النظام المالي من طرف المستثمر الأجنبي . [1]

2: السوق السوداء أو السوق الموازية :

إن السوق السوداء من أهم المخاوف المستثمرين حيث يلعب هذا السوق دور مهم في الاقتصاد الوطني فالأسعار المعروضة في هذه الأسواق تكون اقل وبالتالي إمكانية تحطيم أسعار منتجات المستثمرين الأجانب . [2]

3: غياب الاستقرار السياسي والأمني :

إن لغياب الاستقرار السياسي اثر فعلي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة رغم وجود بعض المزايا التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري حيث ان العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد

ففي عقد التسعينات من القرن الماضي عاشت الجزائر ازمة اقتصادية وسياسية كان لها بالغ الآثار السلبية على مكانة الجزائر الدولية ، حيث صنفت ضمن دائرة البلدان ذات درجة المخاطرة المرتفعة من قبل الهيئات الدولية ، الأمر الذي برر عزوف الكثير من المستثمرين الأجانب على خوض غمار الاستثمار في الجزائر ، غير انه منذ إقرار قانون المصالحة بدأت الأوضاع السياسية في التحسن ، أما فيما يخص الحالة الأمنية فقد تدهورت بسبب تأجج نيران الحرب في كل من مالي وليبيا فضلا على ما تشهده تونس من اضطرابات أمنية بعد الثورة مما زاد حجم الضغوط الأمنية على الحدود الجزائرية

[1]- دلال فاطمة ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج نطاق المحروقات اطروحة دكتوراه ، البليدة ،2007-208، ص 87

[2]- دلال فاطمة، مرجع سابق ، ص 73

4: عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

يؤثر عدم الانضمام آلية المنظمة العالمية للتجارة سلبا على الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة مع الدول النامية أو حتى المتقدمة بالأخص في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية وهذا نظرا لما يحمل الانضمام في طياته من قوانين وإجراءات تصب في صالح الشركات الأجنبية ومن الملاحظ ان اكبر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر هي كلها تابعة إلى المنظمة العالمية للتجارة .[1]

5: عدم كفاءة سياسة الترويج للفرص الاستثمارية :

يعاني نظام الإعلام والمعلومات والترويج للسوق الجزائرية من قصور حقيقية لاسيما وان المختصيين يرون ان جهود ترويج الفرص الاستثمارية تبقى محتشمة مما يعني ان المناخ الاستثماري في الجزائر غير مشغل ويعود ضعف الترويج في الجزائر إلى :

- عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة والغرف الجهوية للترويج لما لها من الفرص الاستثمارية.
- عجز هذه الهيئات على مرافقة المستثمرين.
- عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية الجزائر في الخارج لصناعة صورة إيجابية عن فرص الاستثمار في البلاد . [2]

6: تنامي الاقتصاد الغير رسمي :

يشكل الاقتصاد الغير رسمي عائقا حقيقيا لمناخ الاستثمار فاستفحاله يعكس حالة التفكك في الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى فقدان الدولة لحصيلة ضريبة كبيرة كان من الممكن الحصول عليها ، كما يحدث أيضا عدم عدالة في توزيع الأعباء الضريبية بين أوساط المجتمع الواحد فالعاملين في الاقتصاد الرسمي يتحملون الضريبة وقد تتزايد درجة التحمل في حالة عجز الموازنة الدولة . في حين ان العاملين أكثر الآثار السلبية للاقتصاد الغير الرسمي هو تأثر السياسات النقدية والمالية به ، اذ وفي ظل نموه تتجمع بيانات خاطئة حول المتغيرات الاقتصادية الكلية مما يؤثر سلبا على فعالية السياسات الاقتصادية لان صانعها اعتمد على بيانات غير دقيقة لا تعكس الواقع.[3]

---

[1]- بولعيد بعلوج ، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر الملتقى الدولي العلمي الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمار في اقتصاديات الدول الانتقالية البلدان العربية والجزائر ،جامعة سكيكدة ، 14-15 ،مارس، 2004 ،ص 11

[2]- محمد ساحل ،تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تقيمية ،مجلة علوم انسانية، سنة سادسة ا،لعدد 41،مارس،2009.

[3]- صفوت عبد السلام عوض الله ،الاقتصاد السري دراسة في كليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه،ا القاهرة،دار نهضة عربية 2002،ص ص26 40

المطلب الثالث : الهيئات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر :

من اجل تجسيد عملية التوجه نحو التدعيم وتطوير الاستثمار إنشاء القانون الجديد هيئتين أساسيتين هما :

فرع الأول : المجلس الوطني للاستثمار CNI :

وهدفه المجلس ترقية تطوير الاستثمار حيث يقترح الاستراتيجيات والأولويات ، الاستثمارات وتكييف الأرباح الاستثمارات ، كما انه يحدد مجموع الميزانية التي تحت تصرف صندوق دعم الاستثمار وهذا المجلس تحت رئاسة رئيس الحكومة ويتكون من وزارة المالية ، التجارة ، الجماعات المحلية ، الوزير المكلف بالإصلاح المالي والامانة تحت رقابة ANDI . [1]

فرع الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

حسب المادة 26 من قانون 09/16 فهي مؤسسة عمومية ادارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تتكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي :

تسجيل الاستثمارات ،ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج ، وترقية الفرص والإمكانات الإقليمية وتسهيل ممارسة الأعمال لمتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع ، دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم ، الإعلام والتحسس في مواقع الأعمال.

- إعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها .[2]

[1]- محمد ابراهيم مادي ، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000، 2010) ،اطروحة دكتوراه قسم علوم اقتصادية ، جامعة حسيبة بن بو علي ، شلف ، 2013 ، ص ص 133 -136

[2]- الأمر 09/16 مؤرخ في 29 شوال 1437 ، دمشق 2016 ، متعلق بترقية الاستثمار ، جردية رسمية ، العدد 46 ،ص22

المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- أن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد هو حالة انعكاس لبيئة الاستثمار المهيأة في ذلك البلد ، لذلك كان منطقيا ملاحظة زيادة حجم ومستوى هذه الاستثمارات في المناطق هيأت بيئتها لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات ، وانخفاض حجمه في تلك المواقع الأقل تهيئة وإعداد ، وبمقارنة دول الجوار وبرغم من كل التسهيلات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر ، فان لنسبة تدفق هذا الأخير إلى جزائر تكاد لا تذكر ، رغم ان هذه الدول حققت نتائج اقل مما حققته الجزائر على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ، كمعدل ونسبة الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي ، حيث سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والتوزيع الجغرافي والقطاع له وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر .

المطلب الأول : تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال (2007-2017)

- تعرف التدفقات عالمية الاستثمار الأجنبي المباشر تغيرات كبيرة ، خاصة مع تحول الكثير من الاقتصاديات الدول من اقتصاديات مخططة إلى اقتصاديات تعتمد أساسا على قوى السوق ، وفي هذا المطلب تناولنا تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال 2007-2017 وتطور المشاريع واهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين (2013-2017)

أولا : تطور حجم المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة في الجزائر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمو معتبرا خلال العشرية الأخيرة مدفوعة بإجراءات الانفتاح التي شهدها الاقتصاد الجزائري ، و ذلك على الرغم من تواضع لنسبة التدفقات الاستثمارية مقارنة ببعض الدول النامية وحتى العربية ، والجدول التالي يوضح تطور تدفقا الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

جدول رقم (2-1):تطور حجم المشاريع الاستثمارية الاجنبية الواردة الى الجزائر (مليار)

السنة	تطور مشاريع (مليون دولار)
2007	3.793
2008	16.163
2009	1.505
2010	1.367
2011	1.311
2012	2.377
2013	4.146
2014	768
2015	960
2016	7.429
2017	1.390

من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات مؤسسة العربية لضمان الاستثمار

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ان تطور حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية إقبال كبير في سنة 2008 من مشاريع وكان قدرها 16.163 مليون دولار وهذا راجع إلى تحسين الوضع المالي.

الشكل رقم (2-1) :تطور حجم المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة في الجزائر خلال فترة (2007-2017)

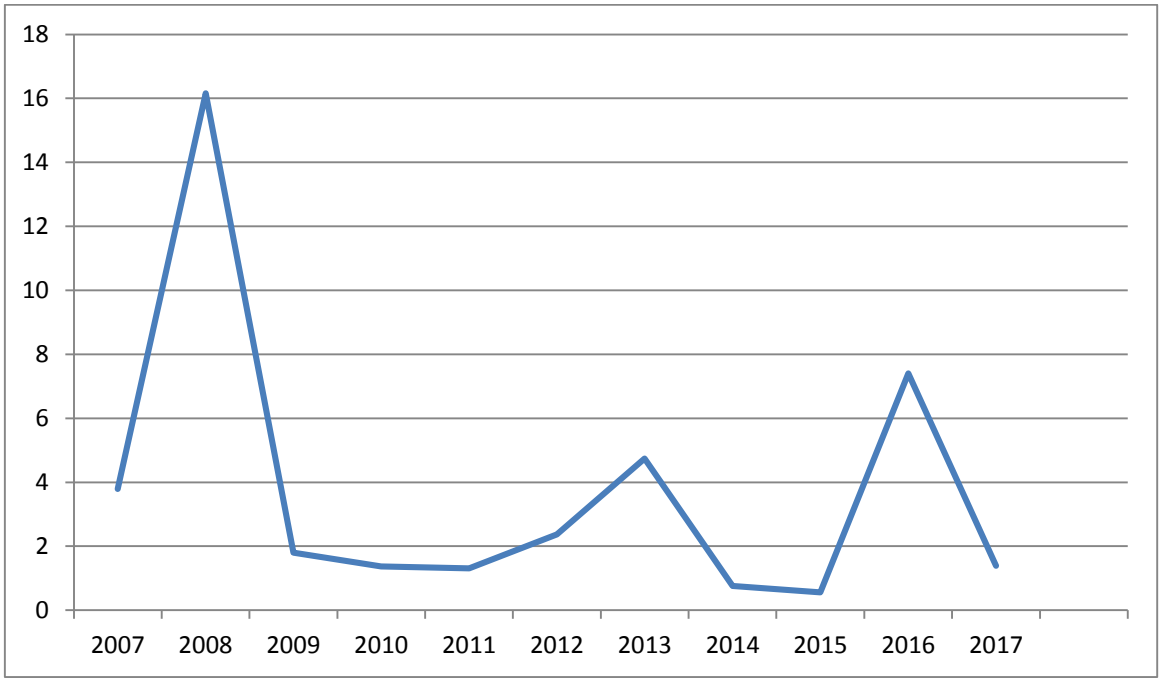

مصدر :مؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات

- شهدت سنة 2008 إقبال كبير على مشاريع أي حجم مشاريع لعدد كبير وصلت إلى 16.163 وهذا راجع إلى تحسن الوضع المالي والخروج من الحالة الركود التي شهدتها الجزائر خلال التسعينات والإصلاحات الجديدة وارتفاع أسعار المحروقات اما خلال فترة 2009 إلى 2015 شهدت انخفاض وتدهور واضح للمشاريع بسبب الأزمة النفط والمحروقات على غرار سنة 2012 التي شهدت إقبال وتطور المشاريع بمبالغ كبيرة ب 2.337 مليون دولار وهذا راجع إلى الحوافز التي جاء بها أمر 03/01

ثم ارتفاعا كبير سنة 2016-2017 بسبب حوافز أمر 08/06 وانخفاض سنة 2017 لازمة الركود

ثانيا:؛ أهم الدول المستثمرة في الجزائر:

جدول رقم (2-2) أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين (2013-2017)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد مشاريع	عدد شركات
الصين	3.539	10	5
سنغافورة	3.151	3	1
اسبانيا	2.565	10	6
تركيا	2.313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب افريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
أيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
إجمالي	**14.293**	**82**	**69**

مصدر :مؤسسة عربية لضمان استثمار

اعتبرت الصين من أهم البلدان المستثمرة في الجزائر خلال فترة 2013-2017 بالتكلفة تقدر ب 3.539 مليون دولار تليها بعد ذلك سنغافورة بإجمالي 3.151 مليون دولار ثم تليها اسبانيا ب 2.565 مليون دولار وتركيا ب 2.313 مليون دولار و المانيا ب 380 مليون دولار حسب ما أوضحه الجدول

جدول رقم (2-3): أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين 2013-2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
china state construction Engineering corporation	الصين	3.300
Indorama	سنغافورة	3.151
Grupo ortiz contruction y servicion del mediterraneo	اسبانيا	2.209
Tosyali holding taypa tekstil	تركيا	1.397 900

مصدر : مؤسسة عربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات

تصدرت الصين أهم شركات المستثمرة في الجزائر بتكلفة 3.300 مليون دولار ثم تأتي سنغافورة ب 3.151 مليون دولار واسبانيا احتلت المرتبة ثالثة في عدد الشركات المستمرة ب تلكلفة 2.209 مليون دولار وآخر شركة في ترتيب أهم 5 شركات تركيا ب 1.397 م/د و 900 مليون دولار

ثالثا : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في مناصب الشغل

جدول رقم (2-4) :مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي في مناصب شغل

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	% من يد العاملة	القيمة المليون دج	%	مناصب شغل	% من يد العاملة
الاستثمار المحلي	62334	98.58	11780833	82.38	1098011	89.151
الاستثمار الأجنبي	901	1.42	2519831	17.62	133583	10.85
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

مصدر: WWW. ANDI.COM

شكل رقم (2-2) مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر والمحلي في عدد المشاريع

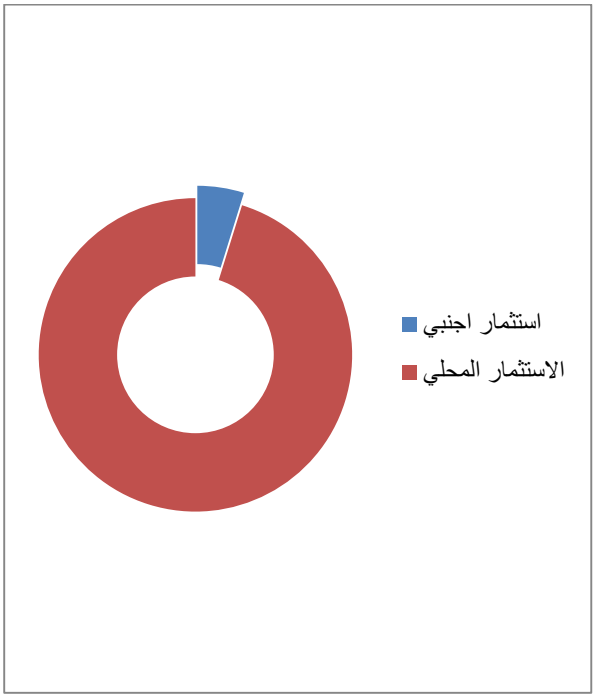

من خلال الشكل التالي نلاحظ مساهمة الاستثمار المحلي في عدد الشاريع بنسب كبيرة بلغت 98.58 %و الاستثمار الاجنبي بنسب ضعيفة 1.42%

شكل رقم (2-3) مساهمة الاستثمار

الأجنبي المباشر والمحلي في قيمة دج

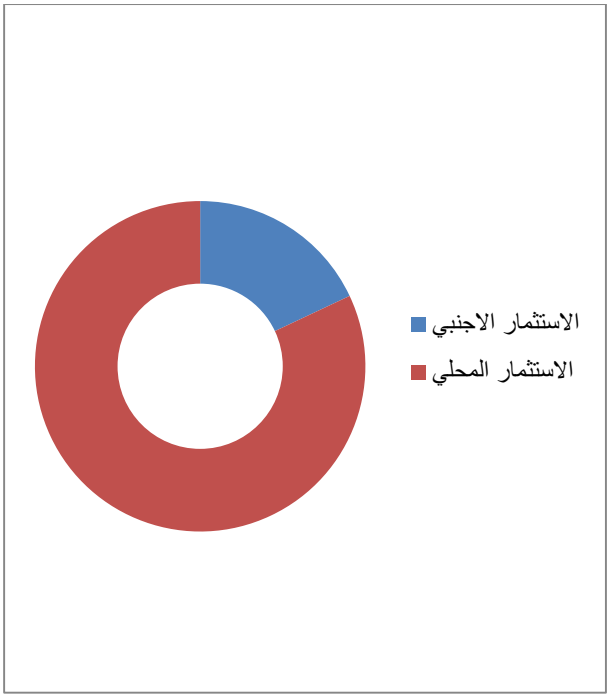

نلاحظ مساهمة الاستثمار الاجنبي بنسب قليلة في زيادة قيمة دج حيث بلغت 17.62%و مساهمة الاستثمار المحلي بنسب كبيرة وصلت الى 82.38%

شكل رقم (2-4): يوضح استثمار أجنبي المباشر واستثمار المحلي في مناصب شغل

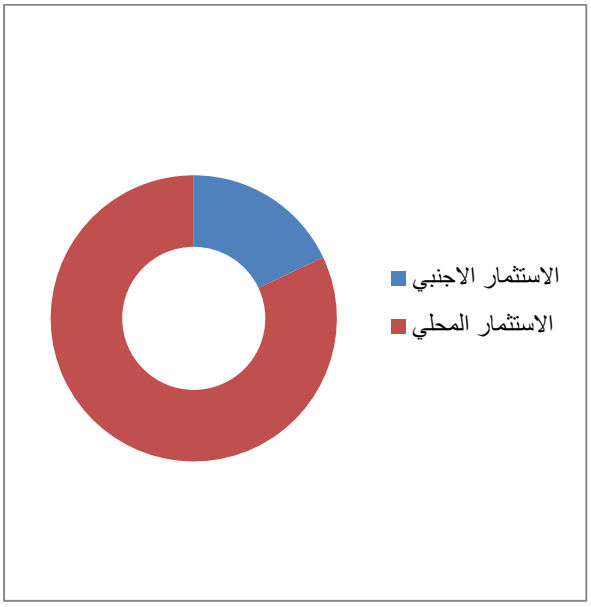

يتبين لنا من الشكل التالي ان مساهمة الاستثمار المحلي في مناصب الشغل بلغت 89.151%
و الاستثمار الاجنبي مساهمة ضعيفة ب 10.85%

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة (2007-2017)

أولا : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر خلال فترة 2007-2017

يمكن توضيح التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2-6) : توزيع الجغرافي للاستثمار اجنبي مباشر بالجزائر (2007-2017)

المناطق	عدد المشروعات	القيمة بالمليون دج
أوربا	472	1148208
فيما بينها دول اتحاد أوربي	332	666499
آسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
الدول العربية	262	1057257
افريقيا	6	39686
استراليا	1	2974
متعددة جنسيات	28	33160

مصدر : وكالة وطنية لتطوير الاستثمار

شكل رقم (2-6) :توزيع جغرافي لاستثمارات الاجنبية المباشرة

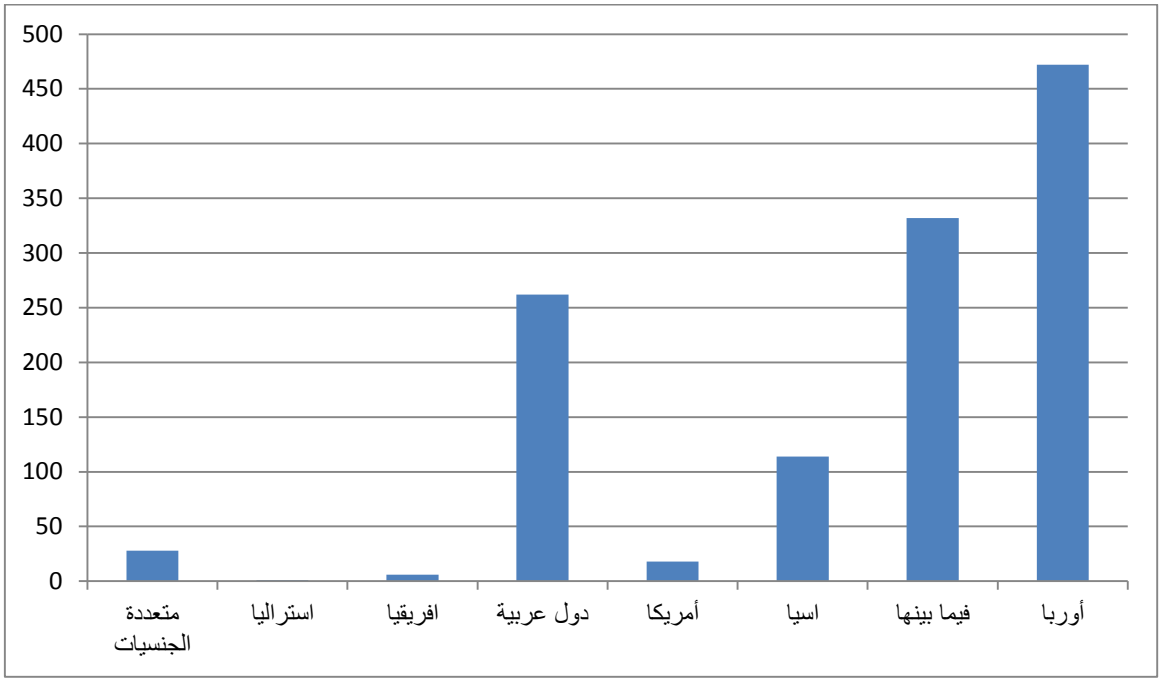

مصدر : من اعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لقد كان توزيع الاستثمارات المباشرة على المناطق أن أوربا تصدرت قائمة لدى المستثمرة في الجزائر من حيث قيمة الاستثمار خلال فترة 2007-2017 بقيمة استثمارية قدرت ب 1148208 ثم تأتي فيما بينها الاتحاد الأوروبي بمبلغ 666499 مليون أي ما يعادل 332 مشروع أما مرتبة ثالثة للدول العربية بمبلغ قدره 1057257 مليون بعدد مشاريع 262 ثم تليه آسيا بعدد مشاريع 114 ومبلغ قدره 169732 مليون اما المرتبة الخامسة متعددة الجنسيات بمبلغ 33160 وتأتي بعد ذلك إفريقيا واستراليا على توالي بمشاريع ضئيلة .

ثانيا : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر خلال فترة (2007-2017)

جدول رقم (2-7) يبين توزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة (2007-2017)

القطاع	عدد مشاريع	%	قيمة بمليون دج	%
الزراعة	16	2.12	260750	1.82
البناء	233	17.44	1331679	9.31
الصناعة	38	20.08	8373763	58.56
الصحة	15	1.73	221383	1.55
النقل	75	46.28	1164966	8.15
السياحة	2	2.00	1228830	8.59
الخدمات	75	10.33	1272057	8.90
التجارة	2	0.0	10914	0.08
الاتصالات	5	0.01	436322	3.05
المجموع	397	100	14300664	100

مصدر:WWW .ANDI.COM

شكل رقم (2-7) التوزيع النسبي لتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

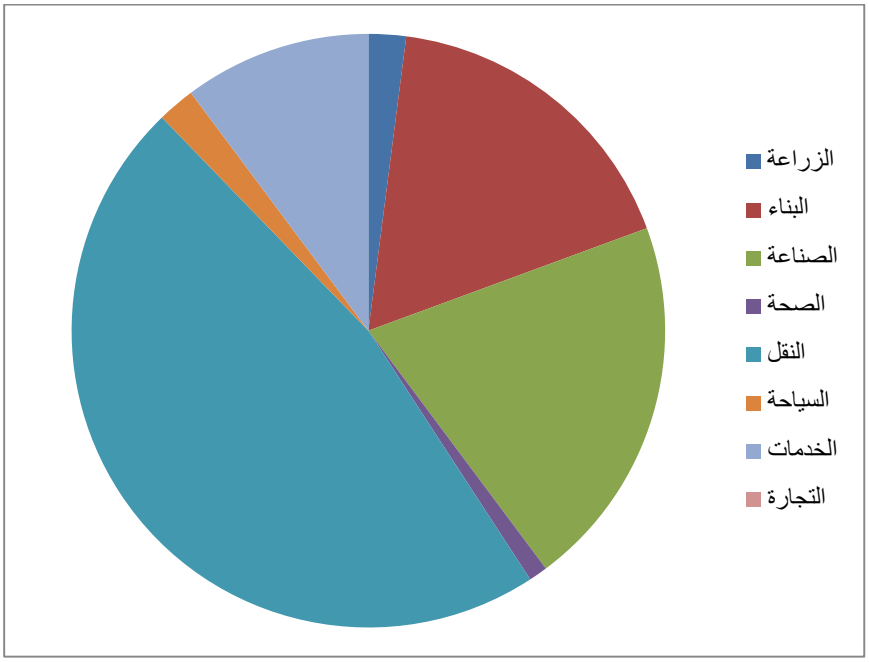

مصدر: ANDI

عند دراستنا لبيانات الجدول نلاحظ ان قطاع الصناعة قد نال اكبر حصة بمبلغ 8373763 مليون دج بنسبة 58.56 بالمائة من اجمالي تدفقات المصرح بها خلال فترة 2007-2017

اما البناء فاحتل المرتبة الثانية بمبلغ قدره 1331679 مليون دينار جزائري ونسبة 9.31 من اجمالي تدفقات مصرح بها وتليها في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات بمبلغ 1272057 مليون دج ونسبة 8.90 بالمائة ليس بفارق كبير عن قطاع البناء حيث يحتوي هذا القطاع على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك وتاتي بعد ذلك القطاعات الاخرى كسياحة ونقل بنسبة 8.15 ومبلغ 1228830 دج و 1164966 دج وتاتي القطاعات الضعيفة بمعنى انها لا تستقطب اكبر عدد من المشاريع الاستثمارية أي بنسب قليلة جدا وهذه القطاعات هي قطاع الزراعة – الصحة- الاتصالات والتجارة

المطلب الثالث : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر سلبا على اقتصاد دولة أو إيجابا أو يكون تاثيره على متغيرات أخرى لا دخل لها في زيادة النمو وعليه تطرقنا إلى :

أولا : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر :

جدول رقم (2-8) يمثل حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والنمو الاقتصادي خلال فترة 2007-2017

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	PIB%معدل النمو السنوي
2007	1743.3	3.4
2008	2631.7	2.4
2009	2753.8	2.4
2010	2301.2	3.3
2011	2580.4	2.4
2012	1499.4	3.3
2013	1684.0	2.8
2014	1506.7	3.8
2015	584.0-	3.7
2016	1635.0	3.4
2017	1203.0	2.9

مصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

الشكل رقم (2-8) : استثمار اجنبي المباشر الوارد ومعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة (2007-2017)

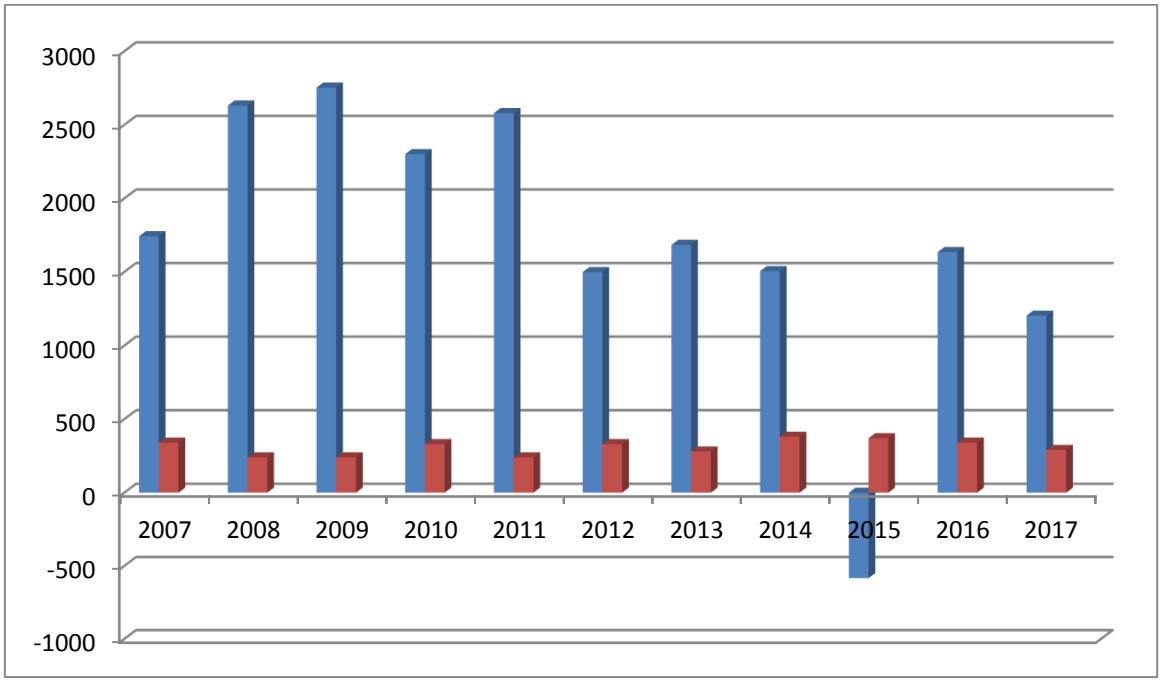

علاقة عكسية بين معدلات النمو السنوي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة 2007-2017 شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة ارتفاعا ملحوظا إلى ان وصلت إلى 2580.4 (مليون دولار) لسبب تحسن الوضعية المالية بينما معدلات النمو السنوي شهدت انخفاض من 3.4 إلى 2.4 بالمائة منذ سنة 2007 إلى 2011 بلغت ادنى مستوياتها سنة 2011 أي سجلت 2.4 بالمائة وهذا راجع إلى انهيار اسعار النفط بسبب الأزمة العالمية المالية وبعد هذه السنة شهدت معدلات نمو تزايد من فترة 2011 إلى 2017 على عكس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد شهدت انخفاض حاد خاصة سنة 2015 بسبب الأزمة المالية.

ثانيا : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم وفي مقدمتها الدول النامية وعلى راسها الجزائر وذلك بمعدلات مختلفة ومتزايدة ، آذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية التي يأمل منها الكثير

فحسب التصريحات المقدمة لدى الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار فان المشاريع الاستثمارية التي تدخل ضمن الشراكة الأجنبية منذ 2007 إلى غاية 2017

الجدول رقم (2-9): تطور اليد العاملة المنشأة في إطار مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في فترة (2007 – 2017)

القطاعات	عدد المشاريع	عدد اليد العاملة	%النسبة	تكلفة الاستثمار (مليون دج)	تكلفة منصب العامل (مليون دج)
الفلاحة	16	3925	8	9832	2.27
الصناعة	233	28550	60	86470	3.03
اشغال البناء	38	6787	14	10110	1.49
السياحة	15	2257	5	8091	2.58
الخدمات	75	5324	11	48119	9.03
الصحة	2	114	1	545	4.72
التجارة	18	343	1	1293	3.72
المجموع	397	47300	100	164460	3.47

المصدر: من الاعداد الطالبتين باعتماد تقرير وكالة ترقية انجاز ومتابعة الاستثمارات 2017

يتضح لنا من خلال الجدول والمعطيات السابقة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو واضح من خلال زيادة عدد مشاريع خاصة في قطاع الصناعة حيث تصدرت اكبر عدد من المشاريع ب 233 مشروع وكان عدد اليد العاملة بلغ 28550 بنسبة 60 بالمائة أي اثر الاستثمار الأجنبي المباشر موجب على العمالة فكلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر زادت نسبة العمالة خاصة في قطاع الصناعة أما القطاعات الأخرى كالخدمات كانت في المرتبة الثانية بعدد مشاريع75 واليد العاملة ب 5324 بنسبة 11بالمئة اما القطاعات الأخرى كالفلاحة ، السياحة ، الصحة كانت بنسب ضعيفة 8 بالمائة ، 5 بالمائة ، 1 بالمائة ساهمت بعدد معتبر من مناصب العمل

خلاصة :

- ان عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات ، من خلال الهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة ، بدءا من وكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر ومجموعة القوانين التي تقدم التسهيلات اللازمة لهذا النوع من الاستثمارات في الجزائر . بالرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار في الجزائر باستثناء قطاع المحروقات ، لذلك قامت الدولة بتعديل التشريعات كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بالقانون الاستثمار ، وصدور الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 22 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، حيث قدم العديد من الحوافز والتسهيلات التي تعمل عن استقطاب رؤوس الأموال ، وبالرغم من ذلك لم يتجاوز حجم الاستثمارات المستوى المطلوب لسبب التقارير الصادرة عن بعض المؤسسات تقييم الاستثمار ، والدراسات التي أنجزت حول عوائق الاستثمار في الجزائر كما ، عرفت الجزائر اقبال بعض الدول عليها حيث احتلت اوربا الصدرات في عدد المشاريع و من خلال القطاعات الاكثر استثمار قطاع الزراعة و كان للاستثمار اثر على العاملة بزيادة نسب العمالة

خاتمة

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر ويبدوا ذلك كليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، والتي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية، كما سعت الجزائر ككل الدول الأخرى للحد أو التقليل من أزمة العمالة، لمحاولة استعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل والرغبة فيه، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار بتقديم جملة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء، قصد تشجيع وتطوير الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب الشغل.

فالجزائر تملك مؤهلات وعناصر تنافسية جذابة للاستثمار الأجنبي هذا ما يهتم بقطاع محروقات، وله مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة إلا أن هناك آفاق واسعة أمامه في جميع القطاعات.

1: نتائج اختبار الفرضيات:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** توجد عدة نظريات مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال نتائج الدراسة توصلنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر عدة نظريات منها التقليدية والحديثة وبالتالي تحققت صحة هذه الفرضية.
- **بالنسبة للفرضية الثانية:** توجد عدة نظريات مفسرة للنمو الاقتصادي ومن خلال نتائج الدراسة توصلنا أن النمو الاقتصادي له عدة نظريات .
- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي زمن خلال هذه الدراسة توصلنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم في النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق صحة هذه الفرضية.

2: نتائج :

ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

1- تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة لجذبه وتشجيعه.

2- يعتبر الاستثمار المحلي احد اهم وسائل في زيادة قيمة العملة الجزائرية

3- الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في خلق نسبة العمالة.

4- الاستثمار المحلي ساهم بنسب كبيرة في جلب مشاريع

3: التوصيات:

على ضوء النتائج والملاحظات المتوصل إليها نحو تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تزيد في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر:

1- العمل على زيادة دور قطاع الخاص باعتباره القطاع الأكثر حرية وفعالية

2- تحسين وتطوير الهياكل القاعدية الضرورية لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر

3- الإسراع في إصلاح المنظومة المالية و البنكية و جعلها اكثر مرونة لتعاملها مع المستثمرين الأجانب

4- تشجيع الاستثمار في التعليم و رأس المال في الجزائر،لأنه يؤدي إلى زيادة في كفاءة واستخدام التكنولوجيا و تشجيع الابتكارات

4: أفاق الدراسة:

على ضوء هذه الاقتراحات و التوصيات المتوصل إليها سنقدم بعض الأفاق التي تتمثل فيما يلي:

1/يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد المواضيع الهامة التي تناول حظا من الاهتمام و الايجابيات و الكتابات التي تشرح هذا الموضوع .

2/توضيح أهم الآثار الايجابية و السلبية في الدول المضيفة و القائمة بالاستثمار و محاولة استفادة هذه الأخيرة من الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها .

3/قياس وتحليل اثر التدفقات الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنويع هيكل الواردات الجزائرية .

قائمة المراجع

أولا : الكتب :

1- أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، دار الجامعة ، 2004-2005 .

2- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر – طبعة ثالثة 2008 .

3- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة الطبعة الأولى، المكتبة العصرية ، 2007

4- رنان مختار ،والتجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي الطبعة الأولى ، منشورات الحياة الجزائر ، 2009.

5- صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه ، القاهرة، دار النهضة العربية 2002 .

6- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مؤسسة شباب الجامعة إسكندرية 2001 .

7- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التمنية الدار الجامعية الإسكندرية ، 1999.

8- عبد الوهاب الأمين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار حالة نشر و توزيع عمان 2002 .

9- عثمان أبو حرب ،الاقتصاد الدولي ، دار أسامة عمان ، الأردن.

10- علي عبد القادر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وقضايا تنمية في الأقطار العربية ،العدد 31 ، 2004

11- عمر صقر ،العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة للإسكندرية ، دار الجامعة الإسكندرية ، 2003 .

12- فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوارق ، عمان 2004 .

13- محمد صالح القريشي، المالية الدولية طبعة أولى ، مؤسسة الوارق ، عمان ، 2008

14- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، عبد الوهاب نجا التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2007.

15- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية ، الإسكندرية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة بالإسكندرية ، 2000 .

16- محمد عبد العزيز عجمية عبد الرحمان يسرى احمد، تنمية اقتصادية اجتماعية ومشكلاتها، دار جامعية، 1999 .

17- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات وطبعة اولى ،اردن .

ثانيا : الأطروحات و المذكرات

1- بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات اجنبية مباشرة وافاقها في ظل اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية ودراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تلمسان ، 2007 .

2- خيالي خيرة ،دور الاستثمار الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية الإشارة إلى حالة الجزائر – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير علوم اقتصادية – جامعة ورقلة – 2016-2015 .

3- دلال فاطمة ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج نطاق المحروقات اطروحة الدكتوراه ، البليدة ، 2007-2008 .

4- رفيق نزاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر تونس ، المغرب ، باتنة كلية العلوم الاقتصادية مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية اقتصاد دولي 2007-2008 .

5- زغيب شهرزاد ، والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وافاق مجلة العلوم انسانية ، جامعة بسكرة ، عدد 8 فيفري ، 2005 .

6- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية ، جامعة باتنة ، 2007 – 2008.

7- فتيحة بن نابي ،"أساسيات نقدية والنمو الاقتصادي " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بومرداس ، 2008 ، 2009 .

8- قويدري كريمة ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2010 ، 2011 .

9- محمد إبراهيم مادي ، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2010) أطروحة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بو علي شلف 2013 .

10- محمد عايب ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ، خلال فترة 1983-2014 مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ام البواقي ، 2016-2017 .

11- وعيل ميلود ، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر ، مصر ، السعودية ، دراسة مقارنة خلال 1990 -2010 ، كلية علوم اقتصادية ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3،سنة 2013-2014 .

ثالثا: المجلات :

1- زغيب شهرزاد ، والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وافاق مجلة العلوم انسانية ، جامعة بسكرة ، عدد 8 ،فيفري ، 2005

2- محمد ساحل، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، دراسة تقيمية مجلة علوم انسانية ، سنة سادسة ، العدد41 ، مارس ، 2009

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات :

1- بولعيد بعلوج ، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، الملتقى الدولي العلمي ، الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمار في اقتصاديات الدول الانتقالية ، البلدان العربية ، الجزائر ، جامعة سكيكدة ، 14-15 مارس 2004 .

2- يعقوب علي جانفي ، علم الدين عبد الله وتقيم تجربة سودان في استقطاب استثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي في المنظمة العربية للتنمية الادارية مؤتمر الاستثمار الأجنبي مباشرFOI ورشة عمل تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي شرم شيخ ، 2006

خامسا: قوانين ومراسيم :

1- الأمر 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية العدد 47

2- الأمر رقم 09/16 مؤرخ في 29 شوال 1437 ’ 3 اوت 2016 متعلق بترقية الاستثمارية الجريدة الرسمية ، العدد 46

3- الأمر 01/09 المؤرخ في جويلية 2009 متضمن قانون المالية التكميلي ،2009 الجريدة الرسمية العدد 44،2009.

4- صادرة في الجريدة الرسمية ، العدد 44 ليوم 22 جويلية 2009

سادسا : مواقع الانترنيت :

1- WWW.ANDI.dz

2-WWW.albankaldawli.org

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

سابعا:الجرائد :

1- جريدة الخبر 11ديسمبر 2012

2- جريدة الخبر 7فيفري 2017

3- جريدة الاحرار 1اكتوبر 2012

4- جريدة الخبر 15 مارس 2013

5- جريدة الخبر 11افريل 2012.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و إبراز الدور الذي يقوم به لدعم نمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة 2007-2017 باعتبار هذه الفترة عرفت تطورات في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر .

أهميتها في تكوين رأس المال وسعي الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إصلاحات من خلال تتبعنا لتطورات الاستثمار الأجنبي لاحظنا وجود ضعف في حجم الاستثمارات الأجنبية الذي قلل من وقوانين و أهم خاصية هي عدم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال فترة 2007-2017.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الاستثمار المحلي .

ABSTRACT:

The purpose of this study is to search in the direct foreign investment topic and highlight the role that it making to_support the economic grouth in Algeria during 2007-2017_considering this period which knew development on the direct foreign investment level exported to Algeria according to our back trace to the development of the foreign investment .

We noticed a presence of a weakness in the foreign investment level that reduced from it is importance on making the capital and the seering of Algeria to polarize the direct foreign investment through reforms and laus the main quality is the absence of influence of the direct foreign investment on the economic grouth during 2007-2017.

Keywords: FDI, economic growth, domestic investment.